

إِذَا

بَيْنَ الظَّرْفِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ

مَحَاوِلَةٌ لِقِرَاءَةِ جَدِيدَةٍ

لِلدَّكْتُورِ فَيَّضَلِ إِبْرَاهِيمَ صَفَا
جَامِعَةُ الْيَرْمُولِكْ

تقديم :

يشير القول بظرفية (إذا)* وشرطيتها حيرة في تعيين المراد منها إن في التركيبات التي تنصدر فيها هذه الأداء ، أو في التركيبات التي تبرز فيها متوسطة . ومع ذلك فإن النحاة لا يرون ضياعاً في تضمن (إذا) هذه للمعنيين (أي : الظرفية والشرطية) في وقت واحد .

لقد درج النحاة على النظر في (إذا) من حيث هي ظرف يتضمن معنى الشرط ، حتى في التركيبات التي تنصدر (إذا) فيها . وهذا يعني أصالة الظرفية فيها عندهم . ولقد دأبوا على ذكر (إِذْ) ، ظرفاً لما مضى ، وذكر (إذا) ظرفاً لما استقبل . ويبدو أن ما حمل النحاة ، على هذه المقابلة

* يشير مالك يوسف المطلبي في كتابه : السياب ونازك الوائلي - دراسة لغوية ، ص ٨٧ - ٩٢ ، إلى اضطراب النحاة في تعيين الزمن والصاقه بـ (إذا) ، ويخلص إلى أن (إذا) غير ذات دلالة على الزمن .

بين (إذا) و (إذ) ، أن (إذا) تجعل ما كان في حيزها مستقبلاً . فإذا كانت (إذ) لما مضى ، فـ (إذا) لما استقبل . وعليه ، فإن هذا البحث يقدم محاولة لقراءة جديدة في ظرفية (إذا) وشرطيتها ، ويُزجي بين يدي القول بشرطيتها فقط تحليلات تؤيد ذلك ، وعلى الأخص في التركيبات التي تتضمن ما يصلح أن يكون شرطاً متلوّاً بجواب ، أو جواباً متلوّاً بشرط . هذه التحليلات تناقش كذلك مدى صحة عدّ (إذا) ظرفاً فقط ، أو ظرفاً وشرطاً في السياق الواحد . ويخلص هذا البحث إلى أن (إذا) ليست ظرفاً ملازماً للإضافة ، ولكنها أداة للشرط ، وأنها باعتبارها أداة شرط فانه يجوز لجوابها أن يتقدم عليها وعلى شرطها . هذه النتيجة الأخيرة تصدق بالطبع على سائر أدوات الشرط .

بين (إذا) و (حين)

ربما تكون مقابلة (إذا) ، التي قيل انها ظرف للزمان ، بـ (حين) ، عندما تكون كل منهما مضافة ، معينة في تقرير ظرفية (إذا) ، أو عدم صلاحيتها لذلك .

ان استخدام (حين) ظرف زمان مضافاً لا يضيره أن يكون تالياً لما هو ظرف له أو سابقاً عليه . فللظرف في العربية نصيب كبير من حرية الحركة في التركيب ، فهو في تأخره ظرف لما قبله ، وهو في تقدمه ظرف كذلك لما هو متقدم عليه . ولو رحنا نتأمل الآيات التالية :

(١) أ- «وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدّ لكم عفا الله

عنها»^(١) .

أي : في زمان الوحي ، وهو ما دام الرسول بين أظهركم يوحى إليه^(٢) .

(١) المائدة ١٠١/٥

(٢) الزمخشري ، الكشاف ٦٨٤/١

ب - «شهادةُ بينِكُم إذا حضر أحدكم الموتُ حين الوصية اثنان . . .»^(٣) .
ج - وسوف يعلمون حين يرون العذاب من أضلّ سبيلاً . . .»^(٤) .

لوجدنا أنّ ما قبل (حين) وما بعدها يتفق وقوع أحدهما مع الآخر في الزمان سواء أكان الحدثان متماثلين أم مختلفين ، فالسؤال في (أ/١) موافق في زمان وقوعه لتنزيل القرآن ، وحضور الموت أحدهم متفق الزمن مع وقوع الوصية من المحضور في (أ/ب) ، والعلم المستقبل مواقع لرؤية العذاب في (أ/ج) .

ان تقديم (حين) ظرفاً مضافاً ، لا يعني على الإطلاق إخلالاً بضرورة اتفاق زمان حدوث ما أضيفت إليه ، من جهة ، وزمان الحدث في الجملة الأصلية ، من جهة أخرى ، كما يتضح فيما يلي :

(٢) «ألا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون وما يعلنون»^(٥) .
فزمان وقوع استغشاء الثياب مطابق (من حيث واقع التركيب) لزمان العلم بالسر والعلن ، على الرغم من أن العقيدة تقول بقيام العلم منذ الأزل .

وحين يقال إن (إذا) ظرف للزمان ملازم للاضافة ، فإنه يتبادر إلى الأذهان على الفور أن (إذا) هذه بمنزلة (حين) التي تستخدم مضافة ، لكن لا على اللزوم . ذلك ان (إذا) قد يكون التركيب مبدوءاً بها ، كما قد تكون مضمنة فيه تماماً كما تستخدم (حين) ، من الناحية الشكلية على الأقل ، هكذا :

(٣) آتيك إذا احمرّ البسر^(٦) .

(٣) المادة ١٠٦/٥

(٤) الفرقان ٤٢/٢٥

(٥) هود ٥٥/١١

(٦) سبويه ، الكتاب ٦٠/٣

(٤) « إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكياً »^(٧) .

فإذا كنا نقول بوقوعها ظرفية فيما سبق ، فانه لا بد أن يكون زمان وقوع الحدثين ، قبلها وبعدها ، واحداً ، أي أن الاتيان يوافق الاحمرار في زمن الوقوع ، وان تلاوة الآيات توافق الخور في زمان الوقوع كذلك . وعليه يكون تركيب (إذا تتلى عليهم آيات الرحمن) ظرفاً مقدماً لتركيب (خروا سجدا وبكياً) ، من حيث كان موقع الظرف في العادة تالياً للمظروف ، ولجواز تقدم الظروف على ما يظرف فيها . فإذا كنا ، إضافة إلى ما سبق ، نقول بأن (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان ، فإن وقوعها ظرفاً يعني أن اتفاق الحدثين في زمان الوقوع يجب أن يكون في جزء من أجزاء المستقبل .

هكذا ، إذاً ، يكون النظر إلى (إذا) في افادتها الظرفية الزمانية ، حَسْبُ ، كـ (حين) . أما أن (إذا) تستخدم للاشتراط ، فهذا قد يعني اختلافاً ، من جهة من الجهات ، بينها وبين (حين) . ولتبيين ذلك يحسن تأمل ما يلي :

(٥) أ - « إذا جاءك المؤمنات يبعاعنك . . فبايعهن »^(٨) .

ب - « وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين كفروا . . »^(٩) .

لا بد أنه يلاحظ هنا أنه على الرغم من أن ما بعد (إذا) محصور في المستقبل ، بعيداً كان أم قريباً ، فإن زمان مجيء المؤمنات للبيعة في (٥/أ) لا بد أن يكون سابقاً على زمان وقوع بيعة النبي لهن . ومثل هذا يقال في (٥/ب) ، أي أن زمان وقوع القول من الكافرين مختلف عن زمان وقوع التلاوة . وبعبارة أخرى ، فإن وقوع الشرط سابق زمانياً على

(٧) مريم ٥٨/١٩

(٨) الممتحنة ١٢/٦٠

(٩) مريم ٧٣/١٩

وقوع الجواب . والنتيجة هي أن (إذا) ، فيما سبق ، تربط بين أمرين على سبيل ترتيب أحدهما على الآخر ، الأمر الذي يعني جزأين مختلفين من أجزاء المستقبل ، وهذا بحد ذاته مخالف للكيفية التي تستخدم بها (حين) الظرفية و(إذا) الظرفية كذلك ، إذا افترضنا معنى الظرفية في (إذا) هذه .

زعم تمحض (إذا) للظرفية :

لكن هل تمحضت (إذا) حقاً للظرفية في الشواهد القرآنية التي وقعت فيها (إذا) بعد (كيف) ، كما يرى الأستاذ عزيمة^(١١) في مثل :

(٦) «كيف إذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه»^(١٢)؟

ف (كيف) أثر لجملة قيل ان (إذا) وما أضيفت إليه ظرف لها ، وان (إذا) فيها خلّو من معنى الاشتراط .

وهل تمحضت (إذا) كذلك للظرفية فيما يلي من شواهد^(١٣) :

(٧) أ - «فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم»^(١٤)

على أن (إذا) ظرف لـ (صيام) .

ب - «فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف»^(١٥)
على أن (إذا) ظرف لـ (ينكحن) .

ج - «شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان»^(١٦)
على أن (إذا) ظرف لـ (شهادة) .

(١٠) دراسات ، قسم ١ ج ٨٩/١

(١١) آل عمران ٢٥/٣

(١٢) هي ممثلة لعدد غير قليل من الآيات على النسق نفسه .

ينظر : عزيمة ، دراسات قسم ج ٨٩/١ - ٩١

(١٣) البقرة ١٩٦/٢ (١٤) البقرة ٢٣٢/٢ (١٥) المائدة ١٠٦/٥

د - «وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة»^(١٦)

على أن (إذا) ظرف لـ (أخذ ربك) .

هـ - «اجعلوا بضاعتهم في رحالهم لعلهم يعرفونها إذا انقلبوا إلى أهلهم»^(١٧)

على أن (إذا) ظرف لـ (يعرفونها) ؟

على أنه قد يخفف من حدة الاندفاع إلى القول بوقوع (إذا) ظرفاً لما

قبلها ، فيما سبق وفي غيره مما شاكل ، أن يلفت الانتباه إلى أن النحاة^(١٨)

قد تحدثوا عن وقوع الاشتراط بـ (إن) مع حذف جوابها المدلول عليه .

ولذلك فقد قال بعض النحاة المفسرين^(١٩) بأن جواب (إن) محذوف لأنه

مدلول عليه بما سبق به الشرط ، كما في الآيات التالية :

(٨) أ - «ولا يحلّ لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كنّ

يؤمنن بالله واليوم الآخر»^(٢٠) .

ب - «ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين»^(٢١) .

ج - «فذكر إن نفعت الذكرى»^(٢٢) .

لو قابلنا بين الشواهد في (٨) ، وما شاكلها ، والشواهد في (٧) ،

وما شاكلها أيضاً ، لكان حكمنا بتطابق السّنن في هذه التركيبات . فلم

الاصرار ، إذآ ، على القول بظرفية (إذا) فيها ؟ أذلك لأن (إذا) تصلح لأن

تقع ظرفاً أصلاً ؟ إذا كانت الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب ، فإن هذا

(١٦) هود ١١/١٠٢

(١٧) يوسف ١٢/٦٢

(١٨) ينظر مثلاً : ابن عقيل ، شرحه ٢/٣٧٩ - ٣٨٠

(١٩) ينظر : عزيمة ، دراسات قسم ١/٥٥٧

(٢٠) البقرة ٢/٢٢٨ ، وينظر أبو حيان ، البحر ٢/١٨٧

(٢١) آل عمران ٣/١٣٩ ، وينظر . أبو حيان ، البحر ٣/٦٢

(٢٢) الأعلى ٨٧/٩ ، وينظر : أبو حيان ، البحر ٨/٤٥٩

يقتضي أن يكون زمان وقوع ما يقال ان (إذا) أضيفت إليه متفقاً مع زمان وقوع الحدث المظروف ، والأمر يكون على العكس تماماً عند إرادة التعليق الشرطي . فإذا ما عددنا (إذا) ظرفاً في (٨/ب) ، على سبيل المثال ، يكون المعنى أن (العضل) منهي عنه ساعة وقوع التراضي ، وهذا يفهم جواز (العضل) في غير ساعة وقوعه ولو استمر التراضي بحد ذاته ؟ ذلك أن النهي مقيد بوقت الوقوع لا بقيام التراضي من حيث هو . وعند إرادة التعليق الشرطي بـ (إذا) يكون النهي عن (العضل) معلقاً على قيام التراضي لا على ساعة قيامه .

على أن هذا التحليل لا يعني حقاً ضرورة القطع بأن (إذا) في شواهد (٧) ليست للظرفية . غير أن قيام التطابق بين شواهد (٨) ، التي قيل فيها بحذف الجواب ، وشواهد (٧) التي قيل فيها بوقوع (إذا) ظرفاً ، يُضعف افتراض الظرفية فيها ويقوّي كونها للاشتراط . بل قد يدعو هذا التطابق أحدنا إلى التساؤل كالاتي : لم لا نعدّ (إن) في شواهد (٨) ظرفاً لما قبلها ، كما فعل بـ (إذا) ؟ وإن مما يضعف كذلك افتراض الظرفية في (إذا) ان النحاة اختلفوا^(٢٣) في العامل فيها حين تقع شرطاً وقد سبقت جملتنا الشرط والجواب بها ، كما في مثل :

(٩) «إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم...»^(٢٤).

فمنهم من قال ان العامل هو الشرط ، ومنهم من عدّه الجواب . هذا الاختلاف انما يعني اختلافاً في تعيين الكلام الذي وقعت (إذا) ظرفاً له . هذا الاختلاف بحد ذاته يعني أن عدّ (إذا) ظرفاً ليس أمراً مسلماً من حيث ان المجال ما زال يسمح برأي آخر كالقول ، مثلاً ، بعدم تضمن (إذا) أصلاً لمعنى الظرفية عند إرادة الاشتراط بها ، على الأقل .

(٢٣) ينظر مثلاً : ابن هشام ، المغني ص ١٣٠ - ١٣٣

(٢٤) المائدة ٦/٥

هذا ، ولما كان النحاة يقولون بأن (إذا) هذه ظرف لما يستقبل ، كان بالإمكان إحلال (حين) محلّ (إذا) مع تغيير صيغة الفعل التالي (قمتم) في (٩) إلى (تقومون) لافادة الاستقبال ، وهذا يعني قطعاً (وإذا) ما صرفنا النظر عن مسألة إضافة (حين) إلى ما بعدها أن (حين) ليست ظرفاً للقيام . وعليه ، لا تكون (إذا) ظرفاً للقيام أيضاً . أما أنها ظرف للجواب ، فأمر وارد من حيث كان الظرف كثير التقدم على مظروفه . لكن يدفع كون (إذا) الشرطية ظرفاً محتملاً للجواب ، على سبيل التقدم ، أن هذا يعني افتراض موقع أصلي ، للشرط وأداته ، تالٍ للجواب ، وهذا يخالف تماماً ما اتفق جمهور النحاة عليه ، وهو أن الجواب لا يسبق الشرط ، فيسمح للشرط بعد ذلك بالتقدم على الجواب لما في (إذا) الشرطية من معنى الظرفية .

إن قولهم بظرفية (إذا) وشرطيتها في السياق الواحد ، وخاصة حين تنصدر (إذا) هذه الشرط والجواب ، متناف ، من حيث إن الظرفية فيها وفي مثلها تقتضي ، كما سبقت الإشارة ، التطابق في زمان الحدث بعدها وزمان الحدث المظروف فيها* ، في حين تقتضي الشرطية اختلاف زمني الشرط والجواب في أجزاء المستقبل . وبناء على هذا ، فلما أن تكون (إذا) ظرفاً فقط للغسل في (٩) ، ولما أن تعدّ شرطية فقط يعلّق الغسل بها على القيام . أمّا قيام الظرفية والشرطية فيها معاً في السياق الواحد فأمر غير مقبول لما سبق من بيان .

* لا بد من لفت الانتباه هنا إلى أن أسماء الشرط الدالة على الزمان ، تختلف عن (إذا) المعدودة ظرفاً ملازماً للاضافة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن أسماء الشرط تلك ظروف لجملته فعل الشرط ، ثم قدمت لفرض التعليق الشرطي ، وليست ظروفًا للجواب .

فضل بيان في توكيد عدم ظرفية (إذا) :

على الرغم مما مضى من مناقشة وبيان ، تبقى احتمالات كون (إذا) للاشتراط فقط ، أو للظرفية حَسْبُ قائمة . ومع أن التحليلات السابقة نقضت امكان مجيء (إذا) للأمرين (أي : الظرفية والشرطية) في سياق واحد ، لما في ذلك من تناف ، فإن هذا لا يضع نهاية للقضية ، وهذا يعني أننا ما زلنا في حاجة إلى فضل بيان يؤكد عدم جواز استخدام (إذا) ظرفاً .

قد يكون التوجه للنظر في بعض الشواهد ، التي قال بعض النحاة ان (إذا) فيها خرجت عن الشرطية ، مفيداً في جعل مثل هذا التوجيه ممكناً . فلقد رأى ابن هشام^(١٠) أن (إذا) فيما يلي (وبالطبع فيما شاكل من شواهد تضمنت طرفين يصلح أن يقال إنهما طرفاً الأسلوب الشرطي) :

(١٠) أ - «وإذا ماغضبوا هم يغفرون»^(١١)

ب - «والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون»^(١٢)

خارجة عن الشرطية من حيث كان التركيب ، المتوقع أن يكون جواباً (وهو هنا : (هم يغفرون) و(هم ينتصرون) ، على التوالي) جملةً اسميةً غير مقترنة بـ (الفاء) . فعدم وجود (الفاء) سلب عن (إذا) معنى الاشتراط ، وعليه فقد عدت (إذا) في الآيتين ، عند ابن هشام ، ظرفاً لخبر المبتدأ (هم) في كلٍّ ، أي ظرفاً لـ (يغفرون) و(ينتصرون) . ومع أن بعض الشواهد قد خللت من (الفاء) متصلة بجواب إحدى أخوات (إن) الشرطية ، فإن النحاة لم ينفوا قيام الاشتراط بها ، وكل ما فعلوه أنهم قالوا

(٢٥) المغني ص ١٣ - ١٣٦

(٢٦) الشورى ٣٧/٤٢

(٢٧) الشورى ٣٩/٤٢

بحذف (الفاء) للضرورة من الجواب^(٢٨) . بل ان بعض النحاة مضي يؤول سبب عدم وجود (الفاء) ، في جواب (إن) ، على أساس أن ما يبدو جوابا للشرط ليس الآ جوابا لقسم محذوف^(٢٩) في الآية :

(١١) «وإن أطعتموهم انكم لمشركون»^(٣٠)

ليس يقصد بالاشارة إلى هذا ، إلى الاعتراض على قانون وجوب اتصال (الفاء) بالجواب الذي يكون جملة اسمية ، مثلا ، ولكن إلى أن يلفت النظر إلى أن عدم (الفاء) لا يعني تجرد (إن) أو غيرها من معنى التعليق الشرطي . ان تجرد التركيب ، الذي يصلح لأن يكون جوابا للشرط . من (الفاء) لم يمنع الزمخشري^(٣١) ، مثلا ، من عدّه (أي : التركيب) جواب الشرط في الآية :

(١٢) «قل رأيتمكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله

تدعون؟»^(٣٢) .

وحتى لو قلنا بما قال به أبو حيان^(٣٣) في الآية السابقة ، وما شاكلها ، من تنازع بين (أرأيت) وفعل الشرط (أتاكم) في (عذاب الله) في (١٢) ، واعمال لفعل الشرط في (العذاب) ، فان هذا لا يسوّغ القول بأن تركيب (أغير الله تدعون) هو المفعول الثاني لـ (أرأيت) ، وأنّ جواب الشرط محذوف . ان مفعول (أرأيت) يمكن تصوّره بيسر إذا أدركنا أنّ الاستخبار بـ (أرأيت) هذه منصبّ على أسلوب الشرط بأكمله . وبهذا نجد أن خلّو ما يصلح جوابا للشرط من (الفاء) ، كما في هذه الآية وفي ما شاكلها (وهو

(٢٨) ينظر مثلاً : الاشموني ، شرحه ٢٠/٤ - ٢١

(٢٩) ينظر : الصبان ، حاشيته ٢٠/٤

(٣٠) الانعام ١٢١/٦

(٣١) الكشف ٢٢/٢

(٣٢) الانعام ٤٠/٦

(٣٣) البحر ١٢٥/٤ - ١٢٨

كثير^(٣٤) ، لم يعن عندهم تجريد (إن) من شرطيتها ، فلا يسوغ بالتالي القول بحذف جوابها . ولَمَّا لم يحكموا بتجرد (ان) ، أو غيرها من أخواتها ، من معنى التعليق ، لعدم اتصال (الفاء) بجوابها ، فَلِمَ يُحكم على (إذا) بالتجرد من هذا المعنى للسبب نفسه ؟ الحق أنه ليس في ظني لذلك من مسوغ ، وعليه يبقى لـ (إذا) معنى الشرطية ولو خلا جوابها من (الفاء) . وبهذا يقوى القول باستخدام (إذا) ، في هذا النوع من التركيبات ، للاشتراط ، حَسْبُ . وليس يخفى أن قوة القول بظرفية (إذا) وشرطيتها في السياق الواحد كان أثراً لمداومة النحاة ، على مرّ العصور ، على ترديد ذلك والحكم به .

وإذا كان لنا أن نختم مسألة اتصال أو عدم اتصال جواب (إذا) بـ (الفاء) ، فيما أشار إليه الأستاذ عزيمة^(٣٥) من أن بعض النحاة اغتفروا مع (إذا) خاصةً عدم اقتران جوابها بـ (الفاء) ، وكذلك نختم بما زاده هو (أي : عزيمة) على هذا من اغتفار عدم اتصال (الفاء) بها في كل المواضع استناداً إلى المسموع ، وإلى أن لأدوات الشرط غير الجازمة شأنًا يخالف الأدوات الجازمة .

معنى الاستقبال في (إذا) :

إذا كنّا نأخذ بمقولة أنّ (إذا) ظرفٌ لما يستقبل متضمنٌ معنى الشرطية^(٣٦) ، فهذا يُلزمنا بالنظر إلى موقعية الظرف من حيث هو قيد فضلة في الجملة . الظرف ، كما هو معلوم ، يتخذ موقعه بعد الفعل ، أو شبيهه ، وفاعله ، على الأقلّ . فإذا كان ثمة من يقول بأنّ (إذا) ظرف غير

(٣٤) ينظر : عزيمة ، دراسات قسم ١ ج ١/٥٤٩ - ٥٥٠

(٣٥) السابق نفسه ص ٧١

(٣٦) ينظر مثلاً : ابن هشام ، المغني ص ١٢٧

ملازم للاضافة ، كما أسند ذلك ابن هشام^(٣٧) إلى بعضهم عند الحديث عن العامل في (إذا) ، فكيف يكون بالتالي تصوّرنا لـ (إذا) ضمن التركيب الشرطي الذي تقع فيه عادة ؟ فإذا ماتأملنا الآية التالية :

(١٣) «إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله . . .»^(٣٨) ، فسوف يكون تصوّرنا لها ، ضمن التركيب وحسب المعهود من موقعها ، كالتالي :

(١٤)* جاءك المنافقون إذا ، قالوا . . .

لأنّ الذين يقولون بعدم ملازمتها للاضافة يرون أن العامل فيها (أو على نحو أدقّ : ما جاءت لظرفه وقيدته) هو (جاء)^(٣٩) في هذه الآية . وهذا يعني أنّ التركيب في (١٤) تركيب أصولي ، وليس الأمر كذلك بدليل أن (إذا) ، غير منونة ، ملزمة بالتحرك دائما مع ما بعدها (المسمى أحيانا بالشرط) . وتبعا لهذا لا تكون (إذا) ظرفاً لما بعدها المسمى شرطا أحيانا .

قد يقال ان (إذا) ظرف لما يسمى أحيانا بالجواب ، أي قد يقال ، حسب تعبير النحاة ، بأن العامل فيها هو الجواب^(٤٠) ، فإذا ما قدّرت (إذا) غير ملازمة للاضافة ، كان تصوّر التركيب الأصلي الذي هي فيه كالتالي :

(١٥) جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله إذا ، وحكم بأصوليته ، وليس كذلك . أمّا إذا قدّرنا (إذا) ملازمة للاضافة وأنها ظرف لذلك المسمى جوابا أحيانا ، كان تصوّر أصل التركيب في (١٣) على النحو التالي :

(٣٧) السابق نفسه ص ١٣٠ - ١٣١

(٣٨) المنافقون ١/٦٣

(٣٩) ابن هشام ، المغني ص ١٣٠ - ١٣١

(٤٠) السابق نفسه ص ١٣١

(١٦) قال المنافقون نشهد انك لرسول الله إذا جاءوك أصولياً .
لكن ، على الرغم من أن التركيب في (١٦) يبدو أصولياً ، إلا أنه في
الحقيقة ما زال يفتقر إلى بعض تعديل حتى تكتمل أصوليته . هذا التعديل
مستلزم على النحو التالي :

(١٧) يقول المنافقون . . إذا جاءوك .

هذا التصور للتركيب يناقض ، في نظر هذه الدراسة ، كون (إذا) ظرفاً .
قد يقال ان هذا التعديل اقتضاه أن (إذا) ظرف لما يستقبل ، غير أن هذا ،
فيما يرى ، غير دقيق ، ذلك أن الاستقبال المفهوم في (إذا) إنما هو من
كونها محمّلة كلياً بمعنى التعليق الشرطي ، بدليل كثرة تلوّ صيغة الماضي
لها . مع ذلك يبقى الاستقبال زمنياً نحوياً وثيقاً فيها وفيما وقع في حيّزها .
وعليه فإنه حين خرج الفعل (قال) من هذا الحيّز ، الذي يجعل الأفعال
التي تقع ضمنه تفيد الاستقبال ، كان لا بدّ من اتخاذ إجراء يمكن الفعل
من أداء معنى الاستقبال ، فكانت الصيغة الصرفية (يفعل) مُعَيَّنَةً ، وكان
أن استخدمت هذه الصيغة ، كما هو واضح في (١٧) . هذا بالإضافة إلى
تعديلات أخرى قد يتم اجراؤها ، كنقل الاسماء الظاهرة إلى الجواب
المقدّم ، والاضمار لهذه الاسماء من جديد في الشرط ، أي فعل عكس
ما كان عليه التركيب الشرطي في الأصل .

ولتأييد ما نزعناه ، من تعديل في الجواب المقدّم ليفيد الاستقبال ،
يحسن تأمل الشواهد التالية^(٤١) :

(١٨) «فكيف إذا جئنا من كلّ أمة بشهيد»^(٤٢)

إذا يقدّرون (كيف) اختصار لجملة استخبارية ، هكذا : (كيف

(٤١) ينظر ، لمزيد من الشواهد : عزيمة ، دراسات قسم ١ ج ١/٨٩ - ٩٤ ، حيث يذكر أن
(إذا) فيها متمحضة للظرفية أو محتملة للشرطية الظرفية ، أو للظرفية فقط ، ويخص
بالذكر تلك الشواهد التي بدئت بما يمكن عده جواباً للشرط مقدماً .

(٤٢) النساء ٤١/٤

يصنعون) . و (يصنعون) بصيغة المضارع التي تفيد الحال والاستقبال ،
كما يقولون

(١٩) «لا يضرّكم من ضلّ إذا اهتديتم»^(٢٣)

بالمضارع المنفي بـ (لا)،

(٢٠) «انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه»^(٢٤) .

أمّا إذا كانت الجمل المتقدّمة على (إذا) جملاً اسمية (كما يسميها النحاة) ، فهي صالحة للجواب حين تكون تالية لـ (إذا) ، وقد كثر اقتران (الفاء) بمثل هذه الجمل متأخرة . فإذا ما ظهر أن الجواب (الجملة الاسمية) متقدّم ، سقطت (الفاء) وجوبا وكأنّ البدء بالجواب ثمّ إيلاؤه الشرط وسيلة أقوى من (الفاء) ، أو بديلة عنها ، لربط الجواب (الجملة الاسمية) بشرطه ، كما يلي :

(٢١) «وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة»^(٢٥)

فالتقدير ، حسب التركيب المتصوّر أصلاً واستناداً إلى أن موقع الشرط في مقدمة التركيب الشرطي ، كالتالي :

(٢٢) وإذا أخذ ربك القرى وهي ظالمة ، فكذلك أخذ .

حتى الشواهد القرآنية ، التي يرى الاستاذ عزيمة نفسه^(٢٦) أنها متمحضة للظرفية ، يصدق فيها ما سبق ذكره من فهم . فمما ذكره على أنه متمحض للظرفية ، ويبدو مشكلاً لهذه الدراسة ، ما يلي :

(٢٣) «قل أعوذ برب الفلق . . ومن شرّ غاسق إذا وقب»^(٢٧) ،

على أساس أن الجار والمجرور (من شرّ غاسق) متعلقان بـ (أعوذ)

(٤٣) المائدة ١٠٥/٥

(٤٤) الانعام ٩٩/٦

(٤٥) المائدة ١٠٦/٥

(٤٦) دراسات ، قسم ١ ج ٩١/١ - ٩٣

(٤٧) الفلق ١١٣/١ - ٣

المذكورة أوبـ (أعوذ) المقدرة بعد حرف العطف (الواو) . وعليه لا تكون (إذا وقب) إلا بمعنى (حين يقب) ، وبذلك يكون (إذا وقب) نعتاً لـ (غاسق) . لكن يبدو لي أن كل ما في الأمر أن هذا الشاهد يمثل نمطاً معقداً من التركيب الشرطي : أخر فيه الشرط ، الذي أضمر فيه للاسم الظاهر في الجواب المقدم ، لأجل أن يكون بالامكان حذف (قل أعوذ برب الفلق) قبل قوله (من شر غاسق) ، إذ العادة أن يحذف من المعطوف العناصر المطابقة لما هو موجود في المعطوف عليه ، بشرط التطابق في ترتيب المكونات في كل من المعطوف والمعطوف عليه . فلو أن التركيب جاء على ما هو الأصل في التركيب الشرطي (ألا وهو البدء بالشرط) لكان تصور هذا التركيب كما يلي :

(٢٤) ... وإذا وقب غاسق فقل أعوذ برب الفلق من شره .
وهذا يعني اختلافاً في ترتيب مكونات تركيب المعطوف ، إذا ما قوبل بالمعطوف عليه الذي ترتيب مكوناته كالتالي :

(٢٥) قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ...
فيمتنع بالتالي حذف (قل أعوذ برب الفلق) من المعطوف المتضمن لـ (إذا) . ولو افترضنا حذفاً مع هذا الاختلاف ، لانخرم النسق (وهو أن يحذف من المعطوف ما تطابق مع شيء في المعطوف عليه) . لتأمل في (٢٦) و (٢٧) :

(٢٦) قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ، وإذا وقب غاسق فقل أعوذ برب الفلق من شره ، ومن شر النفاثات في العقد ...
وعند الحذف المفروض جدلاً مع اختلاف ترتيب مكونات المعطوف عليه في (٢٦) ، يكون التركيب الناتج كالتالي :

(٢٧) قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ، وإذا وقب غاسق فـ (....) من شره ، ومن شر النفاثات في العقد ...

إذاً ، لابد من تقديم الجواب مضمناً الأسماء الظاهرة التي كان يفترض تضمن الشرط لها ، والاضمار لها من ثم في الجواب ، كما ورد في الآية في (٢٣).

ومما ذكره الأستاذ عزيمة ، وقد يبدو مشكلاً كذلك ، الآية التالية :

(٢٨) «وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى* من نطفة إذا تمنى»^(٤٨) .

والحق أنه يقال في هذه الآية ما قيل في سابقتها في (٢٣) وحتى يتم اضعاف آخر حجة للقول بإمكان ايقاع (إذا) ظرفاً ، نعرض لمسألة وقوعها بعد القسم ، فقد رأى بعض النحاة^(٤٩) أنها لا تكون في مثل هذا السياق إلا ظرفاً ، وأنها خارجة عن الاستقبال ، كما في الآية :

(٢٩) «والليل إذا يغشى . . . ان سعيكم لشتى»^(٥٠)

وفيما شاكلها . وقد كانت حجة النحاة على عدم شرطيتها أن ما بعدها ، في مثل هذه الآية ، لا يصلح للجواب ، لأنه لا يصلح تعليقه على (إذا) ، فمعنى الكلام ليس متوقفاً على الشرط بعد (إذا) . هذا ، وقد أفرد الأستاذ عزيمة^(٥١) حديثاً خاصاً عرض فيه لأراء النحاة وللآيات التي فيها أقسام متلوة بـ (إذا) . وعلى الرغم من أن النحاة عللوا لخلو (إذا) من الشرطية بعد القسم بالقول بأن القسم انشاء ايقاعي من حيث أنه يقع بمجرد نطقه ، فلا يصلح بالتالي لأن يعلق على الشرط بعده ، على الرغم من ذلك ، فإنهم وقعوا في أشكال البحث عن عامل في (إذا) من حيث هي ظرف عندهم . ويرى الأستاذ عزيمة^(٥٢) أن الرضى الاسترا باذى قد

(٤٨) النجم ٤٦/٥٣

(٤٩) ينظر مثلاً : ابن هشام ، المغني ص ١٣٠

(٥٠) الليل ١/٩٢

(٥١) دراسات ، قسم ١ ج ١ / ٩٤ - ٩٧

(٥٢) السابق نفسه ص ٩٥

حسم خلاف النحاة في هذا الأمر بالقول بأن (إذا) ظرف لما دلّ عليه القسم من معنى العظمة والجلال . على أن الحجة التي دفعوا بها كون (إذا) شرطاً (وهي : كون القسم انشاء ايقاعيا) تصدق على القول بايقاع (إذا) ظرفاً ، إذ كيف يعلق القسم ، وهو إنشاء ايقاعي - كما يقولون ، على ظرف مستقبل ، كما يعدّونه . ان القسم (باستخدام (الواو) متلوة بالمقسم به) اختزال ، كما هو معلوم ، لجملة أريد بها تعظيم مَنْ أو ما أقسم به . ولعلّ هذا هو تفسير ما أشار إليه الرضي^(٥٣) ، وهو نفسه يصلح للقول بشرطية (إذا) ، فلا تعود هذه الآية في (٢٩) ، وغيرها كثير ، دليلاً نصياً على انعدام الشرطية في (إذا) بعد القسم .

ان ما مضى من تحليل ومناقشة يقود في الحقيقة إلى النتيجة التالية :

- ١ - (إذا) هذه ليست ظرفاً لا في التركيب (١٧) ولا في ما يشبهه ، ولا في التركيب (١٣) ولا في ما مثله ، من باب أولى .
 - ٢ - جواب الشرط في مثل (١٧) - إذا عددناه مفيداً للاشتراط - ليس محذوفاً ، كما قال النحاة^(٥٤) في جواب (ان) الشرطية ، ولكنه مقدّم .
- أمّا النتيجة الأولى ، فإن ما سبق من تحليل ومناقشة كاف لتقريرها ، وأما الثانية ، فإنها الأخرى نتيجة تحليلية تؤيدها كل الشواهد التي يقول النحاة ان الجواب فيها حُذِف مدلولاً عليه بما قبل الشرط من الكلام . والحق أنه ليس لدى النحاة من دليل على ما يقولون به من عدم جواز تقدم الجزاء على الأداة التي هو في حيّزها^(٥٥) ، فحجتهم ، التي يوردونها عند الحديث عن أدوات الشرط الجازمة ، هي أن الجزاء بعد هذه الأدوات

(٥٣) شرح الكافية ١٠٥/٢

(٥٤) ابن عقيل ، شرحه ٣٧٩/٢ - ٣٨١

(٥٥) ينظر مثلاً : ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/٩ .

يكون مجزوماً إذا كان فعلاً مضارعاً ، وأنه تتصل به (الفاء) إذا كان جملة اسمية ، مثلاً . ولما كان ما يظن أنه جزء مقدّم غير مجزوم ، إذا كان مضارعاً ، وغير متصل بـ (الفاء) ، إذا كان جملة اسمية ، دلّ ذلك عندهم على أن هذا المظنون جزء ، ليس كذلك ، ودلّ على أنه كلام مستقلّ . والحق أن تقدم الجواب هو الذي يغني عن الجزم ، مثلاً ، من حيث هو علامة على الارتباط بالشرط ، أو عن (الفاء) كعلامة أخرى . فهذا التقدّم يجعل الجواب معلقاً بالشرط كما يتعلق الكلام بالظرف التالي . فالجواب (متلوا بالشرط) هو وسيلة الربط التي تضاف إلى وسيلتي الجزم وتطابق الصيغ في الأفعال أحياناً ، وتضاف كذلك إلى وسيلة استخدام (الفاء) ، ذلك أنه لا محيص ، بالتقدم ، من ربط ما يراه النحاة دالاً على الجواب بالشرط التالي . وهذا بحدّ ذاته أقوى وسائل الربط بين الجواب وشرطه ، وعليه لم تكن بنا حاجة إلى استخدام وسائل أخرى ، للربط ، غير التقديم . ومن هنا لم يقع الجزم في المضارع المقدّم جواباً ، وسقطت (الفاء) رابطاً . هذا علاوة على أنه يفترض بالفعل ، إذا كان جواباً للشرط (أو دالاً - كما يرى النحاة ، على الجواب) ، أن يُصاغ على نحو يهيئه للدلالة على الاستقبال ما دام قبل الشرط . وما يسميه النحاة دالاً على جواب الشرط ليس في حقيقته إلّا الجواب نفسه .

هذه النتيجة ، استناداً إلى هذا التحليل ، تسلمنا إلى نتيجة أخرى ، تؤكد النتيجة الأولى ، مفادها أن (إذا) ، إذا ما تأخرت عما يمكن عدّه جواباً ، لا تكون ظرفاً لما وقع مقدّماً عليها ، ولكنها تبقى مفيدة للاشتراط ، وما قبلها ، إن كان يصلح أن يعلّق عليها وعلى ما بعدها ، جواب لها .

خاتمة :

كل ما مضى يقضي بأن (إذا) أداة شرط ، وأن افادتها الاستقبال ليس من أنها ظرف له ، ولكن من كونها للاشتراط ، (إذا) هذه ليست ، كما قرر النحاة ، ظرفاً للمستقبل تضمن معنى الشرط ، ولكنها أداة للشرط لا تتضمن معنى الظرفية كـ (إن) .

مصادر ومراجع

- ابن الحاجب ، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر : كتاب الكافية في النحو (جزآن) ، بشرح رضي الدين الاسترأبادي ، ط ٣ دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٢ .
- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله : شرح ابن عقيل (جزآن) ، (بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد) الجزء الثاني .
- ابن هشام ، جمال الدين : مغني اللبيب عن كتب الأعراب (بتحقيق : مازن المبارك وزميله) ، ط ٥ دار الفكر ، بيروت ١٩٧٩ .
- ابن يعيش ، موفق الدين : شرح المفصل (عشرة أجزاء) ، الجزء السابع : نسخة مصورة عن طبعة محمد منير ، مصر ١٩٢٨ ، عالم الكتب ، بيروت (غير مؤرخ) .
- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف : تفسير البحر المحيط ، دار الفكر ، بيروت ١٩٨٣ .
- الأشموني ، علي بن محمد : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (مجلدان) : ضمن حاشية الصبان ، دار أحياء الكتب العربية ، القاهرة (غير مؤرخ) .
- الجرجاني ، عبد القاهر : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح (مجلدان) (بتحقيق : كاظم بحر المرجان) ، المجلد الثاني ، منشورات وزارة الثقافة والأعلام ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٨٢ .
- حسن ، عباس : النحو الوافي (أربعة أجزاء) ، الجزء الثاني والرابع : دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٣ .
- الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر : الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (بعناية : مصطفى حسين أحمد) ، (أربعة أجزاء) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٨٦ .

- سيوييه ، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب كتاب سيوييه (خمسة أجزاء) : (بتحقيق : عبد السلام محمد هارون) ، الجزء الثالث : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض (غير مؤرخ) .
- السيوطي ، جلال الدين : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (سبعة أجزاء) ، الجزء الثالث : دار البحوث العلمية ، الكويت ١٩٧٧ .
- الصبان ، محمد بن علي : حاشية الصبان على شرح الأشموني (مجلدان) دار احياء الكتب العربية ، القاهرة (غير مؤرخ) .
- عضيمة ، محمد عبد الخالق : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، الجزء الأول من القسم الأول (الحروف والادوات) ، ط ١ مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- المخزومي مهدي : في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) ، ط ٣ ١٩٨٥ .
- المطليبي ، مالك يوسف : السياب ونازك والبياتي - دراسة لغوية ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ط ٢ ١٩٨٦ .